نفذته إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية ببلدية المحافظة

«البلدية»: قطع التيار الكهربائي عن 12 عقاراً مخالفاً بحولي

فريق التنفيذ

قطع التيار عن العقارات المخالفة

أعلنت إدارة العلاقات العامة في بلدية الكويت عن قيام إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية بفرع بلدية حولي تنفيذ إجراءات قطع التيار الكهربائي عن 12 عقارا مخالفا للقرار الوزاري رقم 2019/57 بمناطق سلوى والسالمية وبيان والرميثية بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء وبمساندة أمنيه من وزارة الداخلية.

وفي هذا السياق أوضح مدير إدارة التدقيق والمتابعة الهندسية م.مبارك العجمي بإنه تم قطع التيارالكهربائي عن 12 عقارا مخالفا بمناطق سلوى والسالمية وبيان والرميثية بالتعاون مع الجهات المعنية ، مؤكدا على أن الفريق الرقابي بإدارة التدقيق والمتابعة الهندسية قام بإتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال تلك العقارات قبل تنفيذ قطع التيار الكهربائي.

وأضاف العجمي بأن الجولات الميدانية مستمرة لرصد جميع العقارات المخالفة لإتخاذ الإجراءات القانونية وصولا لقطع التيار الكهربائي بالتعاون مع الجهات المعنية للحد من تفشي ظاهرة سكن العزاب بمناطق السكن الخاص والنموذجي

ودعا العجمي أصحاب العقارات التعاون مع فرق البلدية الرقابية أثناء جولاتهم الميدانية تجنبا للمساءلة القانونية.

وبدورها دعت إدارة العلاقات العامة الجميع في حال وجود شكوى تتعلق بالعزاب التواصل عبرالخط الساخن 139 الذي يعمل على مدار الساعة أو التواصل عبر حسابات البلدية @kuwmun بمواقع التواصل الاجتماعي أو عبر الواتس أب 24727732 لإتخاذ الإجراءات القانونية حيالها.

«التربية» تستعيد حسابها على «تويتر»

وزارة التربية

أعلنت وزارة التربية عن استعادة حسابها الرسمي على موقع التدوينات القصيرة «تويتر» بعد تعرضه أمس لعملية اختراق الكتروني من قبل شخص مجهول.

وعبرت الوزارة عن اعتذارها لمتابعي حسابها على هذا الاختراق الإلكتروني، وأكدت مباشرتها في اجراء التحقيق اللازم في ذلك الأمر.

كما أكدت اتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحق كل من تثبت مسؤوليته عن هذا الفعل، ومعالجة الأسباب التي أدت إليه بما يمنع تكراره، مقدمة خالص الامتنان والتقدير إلى جميع الجهات المشاركة في العمل على استعادة الحساب الرسمي للوزارة.

تتمات

الأمير: ضعوا

المادة الخمسين منه المتعلقة بالفصل بين السلطات.

وأكد سموه التمسك بالمسيرة الديمقراطية والمحافظة عليها، معربا عن ثقته بأبنائه النواب وبحرصهم على تجاوز هذه المرحلة بحكمة ووعي، ليتسنى توجيه كل الجهود والطاقات لتحقيق كل ما ينشده الوطن والمواطنون من نمو وتقدم وازدهار، سائلا سموه المولى عز وجل ان يديم على الوطن العزيز نعمة الامن والامان والاستقرار والرخاء.

من جانبهم رحب نواب الأمة بتوجيهات سمو الأمير، مؤكدين السمع والطاعة لسموه.

و قال النائب مبارك العجمي : «تشرفت بلقاء صاحب السمو أمير البلاد، واستمعت لتوجيهاته ونصائحه التي لها الأثر الكبير في نفسي، وهي عندي محل السمع والطاعة»، كل الشكر لصاحب السمو على لقائه وطيب استقباله».

من جهته قال النائب الدكتور حمود العازمي: «تشرفت بلقاء صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الاحمد الصباح حفظه الله ورعاه، ونقول سمعا وطاعة».

في السياق نفسه قال النائب خليل الصالح: «سمعاً وطاعة ياسمو الأمير، فمصلحة الوطن فوق كل اعتبار».

وقال النائب سلمان الحليلة: «تشرفت بلقاء سيدي حضرة صاحب السمو أمير البلاد، حفظه الله ورعاه، وأقول سمعاً وطاعة».

بدوره قال النائب الدكتور علي القطان: «لك السمع والطاعة يا سمو الامير».

وقال النائب أحمد الحمد إن سمو الأمير حفظه الله ورعاه، طلب إعطاء الحكومة فرصة للعمل والإنجاز ،ونحن نقول لسموه سمعاً وطاعة، فنحن كنا وسنظل منحازين للوطن وقائده ومصالح أهله.

الحكومة تتنزع

برنامج عمل الحكومة، للفصل التشريعي السادس عشر «2021/ 2022 – 2024 / 2025»، تحت شعار «استدامة الرخاء برغم التحديات»، وكلف وزير المالية والشؤون الاقتصادية والاستثمار، بإحالة هذا البرنامج إلى مجلس الأمة.

وكان تاخر إنجاز برنامج عمل الحكومة مثار انتقاد واسع بين النواب خلال الفترة الماضية، كما تم تضمينه في محور كامل بالاستجواب الذي قدمه النواب حسن جوهر ومهند الساير ومهلهل المضف أمس إلى رئيس الوزراء.

في الاتجاه نفسه الساعي إلى ترطيب العلاقة بين السلطتين، أقر مجلس الوزراء أيضاً مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ 600 مليون دينار بالميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2020/2021، وذلك لتغطية مكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة فيروس كورونا، ورفعه إلى صاحب السمو الأمير، تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة.

وفي تفاصيل اجتماع مجلس الوزراء ، فقد استهل سمو رئيس مجلس الوزراء الاجتماع، بالترحيب باسمه وباسم أخته وإخوانه الوزراء، بعودة حضرة صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد أمير البلاد،إلى أرض الوطن يوم الثلاثاء الماضي، بعد إجراء الفحوصات الطبية التي تكللت بالنجاح ولله الحمد ، داعياً المولى عز وجل أن يديم على سموه نعمة الصحة والعافية والعمر المديد .

من ناحية أخرى أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء المجلس بتوجيهات صاحب السمو الأمير، بشأن ما تشهده الساحة المحلية من تصريحات، قبل انعقاد جلسة مجلس الأمة المقررة اليوم الثلاثاء، والتي ستشهد تأدية الحكومة اليمين الدستورية، والتي شدد فيها سموه على الحاجة الماسة إلى التعاون البناء بين السلطتين، ووضع المصلحة الوطنية العليا فوق كل اعتبار ، بما يسهم في تمكين الحكومة من أداء القسم وفقاً لما يقتضيه الدستور، وإعطائها الفرصة الزمنية الكافية لممارسة دورها ومسئولياتها، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها الوطن والمنطقة بأسرها، والدعوة إلى احترام القضاء وأحكام المحكمة الدستورية، والتأكيد على التمسك بالمسيرة الديمقراطية وتوجيه كل الجهود والطاقات لتحقيق الأهداف المنشودة .

وقد عبر مجلس الوزراء عن عظيم الاعتزاز والتقدير لتوجيهات صاحب السمو الأمير ونصائحه السديدة ، مؤكداً على الالتزام بهذه التوجيهات القيمة والعمل الجاد على ترجمتها وتنفيذها، لتحقيق غاياتها المأمولة لكل ما فيه خدمة الوطن والمواطنين .

واستعرض مجلس الوزراء مشروع برنامج عمل الحكومة، للفصل التشريعي السادس عشر «2021/ 2022 – 2024 / 2025»، تحت شعار «استدامة الرخاء برغم التحديات» ، وبهذا الصدد استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، أوضح فيه أن برنامج عمل الحكومة يأتي في ظل تحديات اقتصادية عالمية وإقليمية لها انعكاساتها المحلية في ظل الجائحة الصحية، والتي ستستمر آثارها على جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية إلى حين وما بعد انجلائها ، وقد ارتكز البرنامج على محاور مستمدة من رؤية دلة الكويت 2035 وتنفيذاً لسياساتها ومبادئها العامة في إعادة هيكلة الجهاز الحكومي بالتحول من المشغل للأنشطة الاقتصادية إلى التنظيم والرقابة وتمكين القطاع الخاص من التشغيل، كما يتكون البرنامج من أربع محاور رئيسية : تنفيذ برنامج استدامه والذي يتكون من مجموعة مبادرات تنفيذية واضحة المعالم والأهداف والمؤشرات، وإعادة هيكلة القطاع العام، وتطوير رأس المال البشري باعتباره أساس التنمية والعامل الأهم في بناء كويت المستقبل، بالإضافة إلى تحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة .

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع البرنامج، وكلف وزير المالية وزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار، بإحالة برنامج عمل الحكومة إلى مجلس الأمة .

كما استمع مجلس الوزراء إلى شرح قدمه وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح، حول آخر تطورات الوضع الصحي في البلاد، وتفاصيل الإحصاءات الخاصة بأعداد حالات الإصابة والوفيات، والحالات التي تتلقى العلاج ومن في العناية المركزة والتي مازالت تشهد ارتفاعاً ملحوظاً ، كما بلغت نسبة الشفاء 93،12 % ولله الحمد ، كما أحاط المجلس علماً بالجهود التي تبذلها وزارة الصحة لتنفيذ حملة التطعيم باستخدام لقاحي «فايزر - بيونتك ، واسترازينيكا» سعياً للوصول إلى المناعة المجتمعية المنشودة والقضاء على هذا الوباء الفتاك .

وجدد مجلس الوزراء دعوته المواطنين والمقيمين إلى مواصلة التعاون، والمسارعة في تلقي اللقاح، سائلاً المولى عز وجل أن يرفع الغمة عن هذه الأمة

وضمن هذا السياق، تدارس مجلس الوزراء توصيات اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا ، وقرر مجلس الوزراء الآتي :

أولا: أحيط مجلس الوزراء علماً بالاجتماع التنسيقي الذي تم بين كل من «وزير الصحة ، وزير المالية ووزير الدولة للشئون الاقتصادية والاستثمار ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، ديوان الخدمة المدنية»، بشأن مناقشة آلية منح المكافآت المالية للموظفين «العاملين في القطاع الحكومي» المكلفين بالعمل لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد .

ثانياً : استبعاد القياديين من كشوف مستحقي المكافآت المالية للموظفين «العاملين في القطاع الحكومي» المكلفين بالعمل لمواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد، باستثناء القياديين العاملين في وزارتي الصحة والداخلية .

ثالثاً : الموافقة على طلب وزارة الصحة بتخصيص مركز للتطعيم بالجزيرة الجنوبية بجسر الشيخ جابر الأحمد ، للتطعيم السريع ضد فيروس كورونا لخدمة السيارات ، وذلك تسهيلاً للراغبين في تلقي اللقاح .

من جانب آخر ، أحيط مجلس الوزراء علماً بتوصية لجنة الشئون الاقتصادية بشأن التقرير الدوري «14» للجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية، المتضمن التطورات والإجراءات ذات الصلة بعمل اللجنة وبيئة الأعمال بدولة الكويت. وقد أثنى مجلس الوزراء على الجهود المبذولة في هذا الشأن ، وقرر تكليف جميع الوزراء بتوجيه الجهات التابعة لكل منهم لتكثيف جهود التنسيق والتعاون مع اللجنة الدائمة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية، مما يساهم في دعم عمل اللجنة ورفع ترتيب دولة الكويت في المؤشرات ذات الصلة ، على أن تقوم اللجنة بتضمين تقاريرها المرفوعة إلى مجلس الوزراء والمعوقات التي قد تواجهها في أداء عملها ، ومدى تعاون الجهات معها .

وحرصاً من مجلس الوزراء على تقديم التكريم المادي للعاملين بصورة مباشرة في تنفيذ إجراءات مواجهة انتشار فيروس كورونا، تقديراً للتضحيات والمخاطر التي تعرضوا لها في قيامهم بمهام واجباتهم الوظيفية ، فقد تدارس مجلس الوزراء توصية لجنة الشئون الاقتصادية بشأن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ 600 مليون دينار بميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2020/2021، وذلك لتغطية مكافأة الصفوف الأمامية في مواجهة فيروس كورونا، وقرر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع القانون ورفعه لحضرة صاحب السمو الأمير، تمهيداً لإحالته إلى مجلس الأمة.

ثم استعرض مجلس الوزراء التوصية الواردة ضمن محضر لجنة الخدمات العامة بشأن مشروع المدن العمالية في دولة الكويت .

وقرر تكليف وزارة الأشغال العامة بمواصلة الجهود المبذولة من قبلها بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، واستكمال متابعة جميع الإجراءات التنفيذية للخطط المتعلقة بإسكان العمالة – أو – إنشاء المدن العمالية في ضوء الواقع الحالي والمتغيرات المستقبلية لأعداد العمالة وتقدير مدى الاحتياج لإسكانها، وذلك على ضوء القرارات الصادرة من مجلس الوزراء بهذا الشأن.

ثم بحث مجلس الوزراء الشئون السياسية في ضوء آخر التطورات الراهنة على الساحة السياسية على الصعيدين العربي والدولي، وبهذا الصدد أحيط مجلس الوزراء علماً بالاتصال الذي تم بين حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع بالمملكة العربية السعودية ، والذي أعرب فيه عن استعداد دولة الكويت للتعاون مع المملكة الشقيقة، بما يحقق أهداف المبادرة السعودية الخضراء ومبادرة الشرق الأوسط الأخضر، اللتين أعلن عنهما الأمير محمد بن سلمان يوم السبت الماضي واللتين سيجري إطلاقهما قريباً ، بما تشكلان من إضافة مميزة تسهمان في نهضة المملكة الشقيقة تماشياً مع رؤيتها التطويرية الشاملة 2030.

وأثنى مجلس الوزراء على هاتين المبادرتين اللتين تشكلان إنطلاقة جديدة باعتبارهما خارطة طريق طموحة ستسهم في حماية الأرض والطبيعة ومكافحة أزمة المناخ ومواجهة الكثير من التحديات البيئية وحماية البيئة البحرية ، ستنعكس آثارها الإيجابية على منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط ، منوهاً بأن هاتين المبادرتين تأتيان إنطلاقاً من دور المملكة العربية السعودية الشقيقة الريادي تجاه القضايا الدولية المشتركة، واستكمالاً لجهودها خلال فترة رئاستها لمجموعة العشرين في العام الماضي.

كما رحّب مجلس الوزراء بالمبادرة التي أعلنت عنها السعودية مؤخراً لإنهاء الحرب في اليمن التي تضمنت وقف إطلاق نار شامل تحت مراقبة الأمم المتحدة ، وفتح مطار صنعاء الدولي وميناء الحديدة، مؤكداً بأن هذه المبادرة التي حظيت بتأييد دولي تعد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح للوصول إلى اتفاق سياسي شامل في اليمن، وأكد مجلس الوزراء بأن إصرار مليشيا الحوثي على مواصلة الهجمات الإرهابية بعد المبادرة السعودية يؤكد خطورة نهج مليشيا الحوثي ورفضها للسلام بإنتهاك قواعد القانون الدولي، معربا عن إدانة وإستنكار دولة الكويت الشديدين للاعتداءات الحوثية الإرهابية المستمرة على المدنيين والمناطق المدنية والمنشآت الحيوية بالمملكة العربية السعودية الشقيقة عبر إطلاق عدد من الطائرات المسيرة مؤخراً في محاولات استهداف جامعتي نجران وجازان ، والاعتداء التخريبي على محطة توزيع المنتجات البترولية في جازان وكذلك توجيه زوارق مفخخة مقابل سواحل الحديدة ، هذه الاعتداءات التي لا تستهدف المملكة ومنشآتها الاقتصادية فقط إنما تستهدف الاقتصاد العالمي وحرية الملاحة البحرية والتجارة العالمية ، داعياً المجتمع الدولي إلى إتخاذ الإجراءات الحازمة والجادة لوضع حد لهذه الاعتداءات الإرهابية ، كما أعرب مجلس الوزراء عن وقوف دولة الكويت وتأييدها التام للمملكة الشقيقة في كل ما تتخذه من إجراءات لحماية أمنها واستقرارها .

كما أعرب مجلس الوزراء عن إدانة واستنكار دولة الكويت الشديدين للتفجير الإجرامي الذي وقع بالقرب من كنيسة بمدينة ماكاسار الأندونيسية والذي أدي إلى وقوع عدد من الجرحى ، وجدد المجلس موقف دولة الكويت المبدئي الثابت الرافض للعنف والإرهاب بكافة أشكاله وصورة ، داعياً المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لوأد هذه الظاهرة الخطيرة ، ومؤكداً تضامن دولة الكويت مع جمهورية أندونيسيا الصديقة ، وتأييدها في ما تتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها .

كما تابع مجلس الوزراء باهتمام وقلق بالغين الحادث العرضي لجنوح سفينة الشحن العملاقة «إيفر غيفين» في قناة السويس مؤخراً ، والذي تسبب في تعطيل حركة الملاحة في هذه المنطقة الحيوية ، مشيداً بالجهود التي بذلتها جمهورية مصر العربية الشقيقة لانهاء هذه الازمة ومعرباً عن ثقته في قدرتها على التعامل بكفاءة عالية مع هذا الحادث الاستثنائي .

كما عبر مجلس الوزراء عن مواساته وتعازيه إلى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في ضحايا حادث تصادم قطارين في محافظة سوهاج، وكذلك حادث إنهيار عقار بمنطقة جسر السويس في القاهرة مؤخراً واللذين أسفرا عن مقتل وإصابة عدد من الضحايا ، سائلا المولى عز وجل أن يتغمد الضحايا بواسع رحمته وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل .

الغانم: الاستجواب

ومهلهل المضف، في مؤتمر صحفي عقدوه أمس ، أن تقديم الاستجواب جاء بسبب «عدم وفاء الحكومة بتعهداتها بإقرار حزمة من القوانين المتفق عليها».

من جهته أوضح النائب د. حسن جوهر أن الاتفاق مع سمو رئيس مجلس الوزراء تم في لقاء معه في مجلس الأمة مستهل فبراير الماضي بحضور 15 نائبا، مشيرا إلى أن «سموه أقر أمام 15 نائبا ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بأنه سيلتزم بهذا الاتفاق».

أضاف أن الاتفاق شمل موافقة الحكومة على إقرار حزمة من التشريعات الخاصة بالحريات وقانون الانتخاب، وتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المتعلقة بالحبس على جرائم الرأي.

وأوضح أن «الحكومة لم تلتزم بتعهداتها حيث قامت بسحب قانون الانتخاب، وقامت من خلال رئيس مجلس الأمة ورؤساء بعض اللجان المعنية بوأد القوانين الأخرى ولم يتم رفع تقاريرها على جدول أعمال جلسة الغد».

وقال جوهر: إنه « التزاما بالوعد الذي قطعناه على أنفسنا أمام الشعب الكويتي، وما قلناه لرئيس مجلس الوزراء مباشرة إنه إذا لم يلتزم بالاتفاق فسوف يتم تقديم استجواب له، تم اليوم تقديم الاستجواب».

أضاف أن الاستجواب مكون من محورين الأول هو عدم تقديم برنامج عمل الحكومة والمحور الثاني خاص بالتجاوزات الجسيمة على الأموال العامة التي كلفت ميزانية الدولة وأموال الشعب الكويتي مئات الملايين من الدنانير.

واختتم جوهر حديثه بالقول: « أسأل الله عزوجل أن نكون قد أوفينا بعهدنا أمام الشعب الكويتي وأمام الله وأمام ضمائرنا، وإن شاء الله سنسير على هذا النهج ولن يزحزحنا أي شيء، ونؤكد التزامنا بعدم تمكين الحكومة من أداء القسم في جلسة الثلاثاء».

بدوره قال النائب مهند الساير « تحدثنا قبل ذلك عن أهمية تفعيل نص المادة 98 والتي تلزم الحكومة بتقديم برنامج عملها فور تشكيلها، لكن مع الأسف رئيس الحكومة لم يقرأ الرسالة التي كانت واضحة من تاريخ الخامس من ديسمبر الماضي».

أضاف: «إننا اليوم نقف أمامكم ونبين لكم باليقين أن هذه الحكومة لا تنوي العمل، بدليل أنه حتى لما قدمنا البيان قبل تكليف رئيس الحكومة الشيخ صباح الخالد قلنا فيه مطالبنا الواضحة، وإنه لو لم تلتزم الحكومة بهذه القوانين فلن نتعاون معها».

وأعرب الساير عن أسفه لتراجع الحكومة بعد تصريحات رسمية صدرت على لسان رئيس الوزراء وأكدها المتحدث الرسمي للحكومة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة بشأن إدراج القوانين في أول جلسة، معتبرا أن ذلك دليل عدم رغبة الحكومة في التعاون مع النواب.

أضاف: « لن نقبل بأي اتفاق يتم بين الرئيسين، واليوم نضع النقاط على الحروف ونتقدم بهذين المحورين، ونعلن عن أننا نؤيد أي استجواب يقدم لهذه الحكومة ونؤيد عدم التعاون معها، ونعلن صراحة عن عدم تمكين الحكومة التي لم تلتزم بالعهد ولم توف به ولا تريد الإصلاح».

من جهته قال النائب مهلهل المضف إن رئيس الوزراء هو من طلب لقاء مجموعة الـ 16 لبحث مطالبهم، معتبرا أن مجموعة القوانين والتشريعات التي كانت محل اتفاق خلال اللقاء هي مقياس لمدى التعاون من عدمه مع أي حكومة قادمة.

وأكد أن التشريعات التي طالب بها أعضاء كتلة الـ 16 تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي في النهاية، وتتضمن قوانين تدعم الحريات مثل تعديل قانون المرئي والمسموع والمطبوعات والنشر وإلغاء الحبس الاحتياطي بقضايا الرأي وإلغاء قانون جرائم أمن الدولة وإلغاء «حرمان المسيء».

وذكر إن تلك التشريعات تتضمن أيضا تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، من أجل كفالة ممارسة ديمقراطية تكفل مشاركة الشعب الكويتي في إصدار القرار السياسي وتحقيق رؤية أعضاء المجلس التأسيسي والوصول في النهاية إلى حكومة برلمانية.

وأعرب المضف عن أسفه من عدم إطلاع النواب على برنامج عمل الحكومة، يتضمن هذه التشريعات والقوانين التي طالب بها النواب لتحقيق الاستقرار السياسي وتعزيز التعاون لتحقيق الصالح العام، مؤكدا أنه «في حال عدم تحقيق التعاون فإن المحاسبة السياسية تكون هي الفيصل».

وشدد المضف على أن تحقيق الصالح العام من صلب اختصاصات رئيس الوزراء وهو ما يطالب به نواب الأمة، معتبرا أن « البوادر تدل على أن سمو رئيس مجلس الوزراء لا يقرأ مخرجات الانتخابات ولا مؤشرات الساحة السياسية ولا ما يطالب به أغلبية أعضاء مجلس الأمة».

وتساءل المضف: «علام يراهن رئيس الوزراء وأغلب أعضاء مجلس الأمة من الواضح أنهم ليسوا معه؟ مضيفا: «أنت لم تحقق رغباتهم التي هي رغبات المواطنين بتحقيق الصالح العام».

وقال: «منذ أن تسلم الشيخ صباح الخالد رئاسة الوزراء والكويت وشعبها في العناية المركزة، ولا نرى أي بوادر لانتشال الكويت من العناية المركزة، وتريدوننا أن نبقى فيها بينما أنتم تسرحون وتمرحون بلا أي محاسبة».

وشدد على أن هذا الأمر مرفوض و لن يمر وعلى هذا الأساس تم تقديم هذا الاستجواب الذي سيؤدي إلى عدم التعاون وإسقاط حكومة الخالد، مطالبا بصعوده المنصة ومواجهة ممثلي الأمة.

واختتم المضف قائلا: إن « التهديد بحل مجلس الأمة لا يمثل مشكلة لدينا وأن نعود للشارع الكويتي، كما أنه حتى لو تم حل مجلس الأمة فحكومة الخالد هي الخاسرة».

فارس العتيبي

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة أولى : يستبدل بنصي المادتين رقم «11» ، «12» من القانون رقم «61» لسنة 2007 المشار إليه النصان التاليان:

المادة «11»: « يحظر على المرخص له بث أو إعادة بث ما من شأنه :

1 – المساس بالذات الإلهية أو الملائكة أو القرآن الكريم او الأنبياء أو الصحابة الأخيار أو زوجات النبي – صلى الله عليه وسلم – أو آل البيت – عليهم السلام – بالتعرض أو الطعن أو السخرية

أو التجريح أو بأي وسيلة من وسائل التعبير المنصوص عليها في المادة «29» من القانون رقم «31» لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم «16» لسنة 1960 .

2 – التحريض على قلب نظام الحكم في البلاد أو الحث على تغيير هذا النظام بالقوة أو بطرق غير مشروعة، أو الدعوة إلى استعمال القوة لتغيير النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم في البلاد، أو إلى اعتناق مذاهب ترمي إلى هدم النظم الأساسية في الكويت بطرق غير مشروعة.

3 – التعرض لشخص صاحب السمو أمير البلاد بالنقد، أو أن ينسب له قول إلا بإذن خاص من الديوان الأميري.

4 – إهانة أو تحقير رجال القضاء أو أعضاء النيابة العامة أو ما يعد مساساً بنزاهة القضاء وحياديته.

5 – التحريض على ارتكاب الجرائم.

6 – إفشاء الأنباء عن الاتصالات السرية الرسمية أو الاتفاقيات والمعاهدات التي تعقدها حكومة الكويت قبل نشرها في الجريدة الرسمية إلا بإذن خاص من الوزارة المعنية.

7 – إفشاء ما يدور في أي اجتماع رسمي أو ما هو محرر في وثائق أو مستندات أو مراسيم أو أي أوراق أو مطبوعات يقرر الدستور أو القانون سريتها أو عدم نشرها.

8 – الدعوة أو الحض على كراهية أو ازدراء أي فئة من فئات المجتمع.

9 – المساس بالحياة الخاصة للموظف أو المكلف بخدمة عامة أو نسب أقوال أو أفعال غير صحيحة له تنطوي على تجريح لشخصه أو الإساءة إليه.

10 – خروج القناة عن غرض الترخيص الممنوح لها «.

المادة «12»: « مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب كل من يمارس أعمال البث من دون الحصول على ترخيص بث بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تجاوز عشرين ألف دينار، ويجب الحكم بمصادرة جميع المعدات والأجهزة المستخدمة «.

المادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي: يأتي هذا التعديل لضبط الأفعال التي كانت تتسم بالضبابية تعزيزاً لحرية الرأي التي كفلها الدستور والحد من القيود القانونية على حرية الرأي.

فالآراء الحرة تعد السبب الرئيس وراء تقدم المجتمعات وإحداث التغييرات المنشودة وعادة ما تكون هذه الآراء صادمة في بداية طرحها، والقيود التي كانت واردة في النص القديم للمادة «11» من شأنها أن تمثل سيفاً مصلتاً على أفكار المجتمع وعليه جاء هذا التعديل لتبدأ عملية تفكيك القيود الواردة على حرية الرأي في المجتمع الكويتي.

وفي الختام فإن التعديل الوارد على المادة «12» يهدف إلى إلغاء عقوبة الحبس والاكتفاء بالغرامات المالية.

«الميزانيات» تطالب

وأوضح رئيس اللجنة النائب د.بدرالملا في بيان صحفي، أن الإيرادات المقدرة للوزارة للسنة الجديدة تبلغ 18 مليون دينار، بزيادة 9 في المئة عما تم تحصيله فعليا في السنة المالية المنتهية الأخيرة ، فيما قدرت المصروفات بـ 549 مليون دينار بزيادة 196 مليون دينار عن المصروفات الفعلية في الحساب الختامي الأخير.

وقال الملا إن أسباب الزيادة في تقديرات المصروفات ترجع إلى تضمن الميزانية الاعتمادات المالية اللازمة لدعم المواد الإنشائية للمدن الإسكانية الجديدة «المطلاع – جنوب عبدالله المبارك» ، مشيرا إلى أن اللجنة شددت على أهمية الوصول إلى آلية رقابية مع ديوان المحاسبة تضمن وجود رقابة مسبقة عليها قبل توريدها خصوصا أن المصروفات الإدارية للدعم تقدر بـ 32 مليون دينار.

أضاف أنه فيما يخص التغيرات التي طرأت على ميزانية الوزارة ، فقد تم فصل نشاط التأمين عن تبعية الوزارة ليكون له وحدة ذات ميزانية مستقلة بالإضافة إلى أن جهاز حماية المنافسة أفرد له ميزانية خاصة ضمن الميزانية العامة للدولة نظرا لصدور القوانين ذات الصلة بهما في الفصل التشريعي السابق، مع تضمن الميزانية كذلك مبلغ 93 ألف دينار للجنة الإفلاس لا يجوز استخدامها إلا في الغرض المخصص له تنفيذا للقانون رقم 71 لسنة 2020 بشأن الإفلاس.

وأشار إلى أن اللجنة وجهت بضرورة ضبط حضور وانصراف موظفي الوزارة سواء كانوا من العاملين في مكتب الوزير أو الوكيل أو في القطاعات المختلفة، خصوصا أن كلا من ديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية قد سجلا ملاحظة على الوزارة بوجود توسع في الإعفاء من نظام البصمة وهو الأمر الذي عالجته الوزارة إلا أن هذه الملاحظة ستبقى تحت المتابعة.

وأفاد الملا أن الوزارة بينت أسباب إلغائها مشروع ميكنة خدمات التراخيص التجارية من ميزانيتها في السنة الجديدة، بعدما كان مدرجا في السنوات السابقة بأنها اتجهت إلى تكنولوجيا جديدة للقيام بهذا المشروع بتكلفة أقل.

وقال إن اللجنة دعت إلى ضرورة الانتهاء منه تسهيلا على المراجعين خصوصا في ظل هذه الأوضاع التي تتطلب وجود إجراءات احترازية بتقليل التجمعات البشرية قدر المستطاع.

أما فيما يخص المعارض العقارية التي تشرف عليها الوزارة، فقد وجهت اللجنة بضرورة أن يكون للوزارة دور في سلامة الإشراف على التعاملات المالية التي تتم في هذه المعارض مستقبلا لحماية المستهلك مع وجود وسائل تسويقية بما يواكب التطورات وشمولها أقصى درجات التأكد من صحة البيانات المتعلقة بالعقارات عبر آلية مع مكاتب المحاماة الرسمية المعتمدة سواء الداخلية أو الخارجية.

السيسي: تعويم

أهم الممرات المائية في العالم.

وقال السيسي في تغريدة على حسابه على تويتر أمس الاثنين: «نطمئن العالم أجمع على مسار بضائعه واحتياجاته بعد نجاح تعويم السفينة».

أضاف: «لقد نجح المصريون في إنهاء أزمة السفينة الجانحة بقناة السويس، رغم التعقيد الفني الهائل الذي أحاط بهذه العملية من كل جانب وبإعادة الأمور لمسارها الطبيعي، بأيد مصرية».

وتوجه الرئيس المصري بالشكر لكل مصري ساهم فنياً وعملياً في إنهاء هذه الأزمة. وقال «لقد أثبت المصريون اليوم أنهم على قدر المسؤولية دوماً، وأن القناة التي حفروها بأجساد أجدادهم ودافعوا عن حق مصر فيها بأرواح آبائهم.. ستظل شاهدا أن الإرادة المصرية ستمضي إلى حيث يقرر المصريون مختتما بالقول سلاما يا بلادي «.

وكان الفريق أسامة ربيع رئيس هيئة قناة السويس أعلن أمس، بدء تعويم سفينة الحاويات البنمية الجانحة بنجاح بعد استجابتها لمناورات الشد والقطر، حيث تم تعديل مسار السفينة بشكل ملحوظ بنسبة ٨٠% وابتعاد مؤخر السفينة عن الشط بمسافة 102 متر بدلا من ٤ أمتار.

ليبيا: اغتيال

أهم القيادات الميدانية في «لواء الصمود»، شارك في القتال ضمن قوات «بركان الغضب» التي شكلتها حكومة الوفاق المنتهية ولايتها ضد الجيش الليبي في الاشتباكات التي دارت حول طرابلس.

كما شغل سابقا منصب رئيس الأمن الرئاسي في حكومة خليفة الغويل السابقة.

وعلى إثر هذا الاغتيال، دعت «لـواء الصمود» منتسبيها إلى التحرّك للثأر ومحاسبة أي شخص شارك في العملية، التي اتهمت مليشيات «الأمن المركزي» بقيادة عبد الغني الككلي ومليشيات «ثوار طرابلس» لهيثم التاجوري بالوقوف وراءها، وسط مخاوف من اندلاع مواجهات مسلحة بين مليشيات مدينة مصراتة التي تضم تحالفا لكتائب متطرفة أبرزها «مليشيات الصمود» و«كتيبة الحلبوص» و«مليشيات 166» و«القوة المتحركة» و«القوة الثالثة» و«كتيبة شريخان»، ومليشيات العاصمة طرابلس والتي تقودها «قوات الردع وكتيبة ثوار طرابلس والأمن المركزي» والتي ترتبط بينها علاقات متوترة منذ عام 2014.